

Distr.: General
26 July 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الحادية والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الحادية والسبعون
البند ٦٣ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*
الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز
في التنفيذ والدعم الدولي

أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها
تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير بموجب القرار ٢٩٢/٧٠، وهو يستعرض التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/65/152-S/2010/526).

ويغطي التقرير الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٦، ويسلط الضوء على التطورات الكبرى المتعلقة بالسلام والأمن وتفاعلها مع التنمية الاجتماعية الاقتصادية في أفريقيا. وهو ينظر في التقدم الذي أحرزته منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ الأولويات الأساسية التي كان قد حددها التقرير الاستعراضي، وكذلك في الدعم الذي تقدمه المنظمة لتنفيذ أولويات السلام والأمن الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ للاتحاد الأفريقي والخطة العشرية الأولى لتنفيذها (٢٠١٤-٢٠٢٣).

* A/71/150



الرجاء إعادة استعمال الورق

250816 240816 16-12449 (A)



وعملاً بالولاية المحددة في قرار الجمعية العامة ٢٩٢/٧٠ لوضع مقترحات سياسية بشأن التحديات المستمرة والناشئة التي تواجه أفريقيا، يتناول التقرير مسألة حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة كأساس للسلام والأمن المستدامين في أفريقيا. والتركيز على هذا الموضوع متوائم مع الموضوع الذي أعلنه الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠١٦، وهو "السنة الأفريقية لحقوق الإنسان، مع التركيز بصورة خاصة على حقوق المرأة". كما يقدم التقرير توصيات محددة تتعلق بأمور منها دعم ومساندة حقوق المرأة وأدوارها كمحرك وشريك أساسي في السعي خصيصاً لتحقيق الهدف الوارد في خطة عام ٢٠٦٣ والمتمثل في "إسكات المدافع بحلول عام ٢٠٢٠" بحيث يتم إنهاء جميع الحروب في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠، وكذلك الهدف ٥ المتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة، والهدف ١٦ المتعلق بإقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة، من أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

أولا - مقدمة

١ - في عام ١٩٩٨، واستجابة لطلب من مجلس الأمن (S/PRST/1997/46)، أجرى الأمين العام السابق تحليلاً شاملاً لأسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها. وتمخض ذلك التحليل عن تقرير يقترح تدابير محددة تهدف إلى خفض النزاعات إلى حد كبير في أفريقيا وبناء السلام الدائم وتعزيز التنمية المستدامة فيها (انظر A/52/871-S/1998/318).

٢ - وطلبت الجمعية العامة مني، في قرارها ٣٠٤/٦٣، أن أقدم تقريراً يستعرض حالة تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير عام ١٩٩٨. وفي أعقاب مشاورات واسعة الأساس شملت منظومة الأمم المتحدة من خلال فرقة العمل المشتركة بين الإدارات والمعنية بأفريقيا، وهي مشاورات نسقتها مكتب المستشار الخاص للأمين العام لشؤون أفريقيا، أصدرتُ تقريراً استعراضياً يوجز التقدم المحرز ويتضمن توصيات ومقترحات لتجديد الالتزام بقضايا أفريقيا (A/65/152-S/2010/526).

٣ - وعملاً بطلبات أخرى من الجمعية العامة وردت في قراراتها المتتالية حول الموضوع، أوصلت تقديم تقارير مرحلية سنوية حول أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها، مع التركيز في جملة أمور، على التحديات المستمرة والناشئة والحلول والتدابير المبتكرة للتصدي لها. وفي هذا السياق، ودعمًا لقرار مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي إعلان سنة ٢٠١٦ "سنة أفريقية لحقوق الإنسان، مع التركيز بصورة خاصة على حقوق المرأة"، يركز هذا التقرير على الدور الهام لحقوق الإنسان الخاصة بالمرأة في الدفع قدماً بالسلام والأمن المستدامين في أفريقيا.

٤ - ويبرز التقرير أوجه التكامل والتآزر بين التطلعات نحو المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والأهداف الواردة في خطة عام ٢٠٦٣ والخطة العشرية الأولى لتنفيذها، وأهداف خطة عام ٢٠٣٠. وهو يشدد على أهمية ضمان تمتع النساء والفتيات الأفريقيات بحقوقهن الكاملة في السلام والأمن، بما في ذلك تنفيذ نتائج استعراضات عام ٢٠١٥ لعمليات السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وهيكله الأمم المتحدة لبناء السلام، والدراسة العالمية والاستعراض الرفيع المستوى لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ بشأن المرأة والسلام والأمن، فضلاً عن نتائج مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني لعام ٢٠١٦.

ثانياً - استعراض لأحداث العام

٥ - شهدت الفترة المستعرضة تطورات كبرى مواضيعية وقطرية تتعلق بالسلام والأمن في أفريقيا. فعلى الصعيد المواضيعي، بدأنا بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي تعترف بالتحديات التي تواجهها أفريقيا بخاصة وتعيد التأكيد على أهمية دعم خطة عام ٢٠٦٣ والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. كما تشدد خطة عام ٢٠٣٠ على أهمية احترام حقوق المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، لجميع النساء والفتيات، باعتبار ذلك أساساً للتقدم في بلوغ جميع الأهداف والغايات.

٦ - وهناك تكامل بين خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، الأمر الذي يتبدى في الرؤية المشتركة والالتزام بالعمل على تحقيق التنمية المستدامة الشاملة للجميع. وتتقاسم الخطتان مبادئ استراتيجية واحدة تركز على الناس وعلى السلام والأمن وحقوق الإنسان والازدهار والاستدامة البيئية والشراكات المستندة إلى المساءلة المتبادلة. ولا يتطلب تنفيذ الخطتين الفعال في أفريقيا مجرد توفر إرادة وقيادة ومساءلة على المستوى السياسي تتسم بالقوة، بل يتطلب كذلك الأخذ بنهج مشتركة على المستويات التنفيذية تضمن التنسيق والاستفادة القصوى من الموارد. فبالنسبة لأفريقيا، لا بدّ لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ من أن يجري مقترناً بالخطة العشرية الأولى لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣، وخصوصاً على ضوء المساهمات القيّمة الكبرى التي قدمتها أفريقيا لخطة عام ٢٠٣٠ من خلال الموقف الأفريقي الموحد إزاء خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٧ - ومن جهتها، تواصل أفريقيا التعريف بخطتها التحويلية لعام ٢٠٦٣ بطرق ترسخ الموامة مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقد حقق الاتحاد الأفريقي تقدماً في تسريع تنفيذ المشاريع الرئيسية الـ ١٢ بالخطة العشرية الأولى لتنفيذ تلك الخطة، بما في ذلك إسكات المدافع بحلول عام ٢٠٢٠ وإنشاء مؤشر أفريقي للأمن البشري.

٨ - وقد أصبحت خطة عام ٢٠٦٣، خلال سنة واحدة لا غير، عاملاً محورياً تماماً في تعبئة الدعم المتجدد لأولويات أفريقيا في مجالات السلام والأمن والتنمية المستدامة، واكتسبت أهمية كبرى كأداة تروج للضمان وتعزز الشعور بالمسؤولية المشتركة بين الحكومات الأفريقية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص ومجتمعات الشتات وشركاء أفريقيا الإنمائيين والمجتمع الدولي، نحو تحقيق "أفريقيا التي نصبو إليها". وبإعلان سنة ٢٠١٦ "سنة أفريقية لحقوق الإنسان، مع التركيز بصورة خاصة على حقوق المرأة"، أعاد الاتحاد الأفريقي التأكيد على أن النساء والفتيات يشكلن ركائز ومحركات أساسية لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣.

٩ - إضافة لذلك، قدم الاتحاد الأفريقي المواقف الأفريقية المشتركة في استعراضات عام ٢٠١٥ لعمليات السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وهيكله الأمم المتحدة لبناء السلام، والدراسة العالمية والاستعراض الرفيع المستوى لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ بشأن المرأة والسلام والأمن. وقد أظهرت هذه الاستعراضات بمجموعها الأدوار المعززة والحاسمة التي تضطلع بها المرأة في جميع جوانب السلام والأمن، على نحو ما اعترف به مجلس الأمن أيضاً في قراره ٢٢٤٢ (٢٠١٥). واعتمد الاتحاد الأفريقي، على ضوء التحديات الراهنة المتعلقة بالهجرة من حيث آثارها على السلام والأمن في أفريقيا، الموقف الأفريقي الموحد إزاء فعالية العمل الإنساني، مما ساهم في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني في أيار/مايو ٢٠١٦، ورسم خارطة طريق لمعالجة التشريد القسري في أفريقيا.

١٠ - وكما أبرز تقرير عن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والتقدم المحرز في تنفيذها والدعم الدولي لها (A/71/189)، فإن النمو الاقتصادي يستمر بقوة في القارة ومن المنتظر، وفقاً للجنة الاقتصادية لأفريقيا، أن يزداد ليصل معدله إلى ٤,٣ في المائة في عام ٢٠١٦ بعد أن كان ٣,٧ في المائة في عام ٢٠١٥. على أن تلبية التطلعات الأفريقية في السلام والازدهار، لا بدّ من أن يكون النمو الاقتصادي شاملاً للجميع وموجهاً نحو التصدي للتحديات المستمرة، من قبيل الفقر، وانعدام المساواة، والفساد، والبطالة بين الشباب، وضعف إدارة الموارد الطبيعية، والتدفقات المالية غير المشروعة، وهي تحديات تسهم في تفاقم الهشاشة وانعدام الاستقرار واستمرار النزاعات وفي تيسير الإرهاب والتطرف العنيف.

١١ - وفيما يتعلق بالحكم الرشيد، أطلقت الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران عملية إعادة تنشيط في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ تهدف إلى تعزيز قدراتها المؤسسية والمالية والبشرية وتعزيز نشاطها والمنهجية التي تأخذ بها في مجال الرصد عملاً على تحسين الحكم الرشيد في القارة. واضطلعُ بأنشطة للتوعية عملاً على زيادة عضوية البلدان الأفريقية في الآلية والتماساً لدعم المجتمع الدولي لأنشطتها.

١٢ - وفيما يتعلق بالأوضاع القطرية الخاصة، أجريت الانتخابات في عدد من البلدان الأفريقية. وأدى الأخذ بحصص انتخابية للمرأة في عدد من بلدان غرب أفريقيا إلى زيادة مشاركة المرأة وتمثيلها في العمليات الانتخابية والمناصب السياسية. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، في أعقاب الانتخابات الرئاسية واستعادة النظام الدستوري، رفع الاتحاد الأفريقي تعليق مشاركة جمهورية أفريقيا الوسطى في أنشطته وأعاد لها عضويتها في الاتحاد في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦. وستتطلب عملية ما بعد الانتقال التركيز على أمور منها إقامة عملية للحكم يشارك فيها الجميع، وتروج للمصالحة، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان،

والتجريد من السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح القطاع الأمني، وتطبيق سياسة عدم التسامح إطلاقاً مع الاستغلال والاعتداء الجنسيين.

١٣ - وفي أعقاب زيارة مجلس الأمن إلى البلاد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، قمت ببعثة إلى بوروندي في شهر شباط/فبراير لدعم الجهود الرامية إلى تسوية الأزمة السياسية فيها. وقدم صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام مبلغ ٢,٣ مليون دولار كدعم مباشر لمفوضية الاتحاد الأفريقي لتمويل مراقبي حقوق الإنسان التابعين للاتحاد، و ٣٠٠.٠٠٠ دولار لتأمين حضور ميداني في بوروندي لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لأغراض التدريب وبعثات الرصد المشتركة مع الاتحاد.

١٤ - ويتعين على حكومة بوروندي أن تعالج بصورة حقيقية الأوضاع السياسية والأمنية في البلاد، وأن تضمن حقوق الإنسان وجميع الحريات الأساسية، وأن تتكفل بالمساءلة عن العنف الجنسي. وينبغي على الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين أن يتعاونوا مع مراقبي حقوق الإنسان التابعين للاتحاد الأفريقي وأن تلتزم التزاماً كاملاً بالجهود الإقليمية الجارية التي تقودها جماعة شرق أفريقيا، بغية إعادة إطلاق عملية حقيقية شاملة لجميع الجهات البوروندي للحوار والوساطة. وعملاً بقرار مجلس الأمن ٢٢٧٩ (٢٠١٦) وبالتشاور مع الحكومة وبالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي، قدمت في رسالتي المؤرخة ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦ (S/2016/352) خيارات تتعلق بمساهمة الأمم المتحدة بنشر عناصر من الشرطة التابعة لها من أجل زيادة قدرة الأمم المتحدة على رصد الحالة الأمنية، والتشجيع على احترام حقوق الإنسان والارتقاء بسيادة القانون، امثالاً لسياسة الأمم المتحدة لبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان.

١٥ - وحققت الحكومة الاتحادية في الصومال وقيادات إدارتها الإقليمية تقدماً نحو إقامة دولة فدرالية. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، تم الاتفاق بينهم على طرائق إجراء عملية انتخابية لاختيار البرلمان الفدرالي المقبل، بما في ذلك الالتزام بحصة ٣٠ في المائة للنساء، وهي حصة لا تزال المناقشة جارية حول طرائق تنفيذها. وقد أوشك إعداد الخارطة الفدرالية للبلاد على الانتهاء، غير أن العملية الوحيدة المتبقية لتشكيل الولاية في منطقتي حيران وشبيلي الوسطى شهدت تأخيرات، ولا تزال المحادثات معلقة بين الحكومة وإدارة صوماليلاند. ولا شك أن المؤسسات الفدرالية القادمة ستتحمل مسؤوليات هائلة، ومنها مسؤولية إنجاز الاستعراض الدستوري وضمان تنفيذ الالتزام بإجراء انتخابات عامة في عام ٢٠٢٠.

١٦ - أما بالنسبة للوضع الأمني، فإن حركة الشباب لا تزال تشكل خطراً كبيراً، في حين أن المؤسسات الأمنية الصومالية تطورت على نحو أكثر بطئاً مما كان مأمولاً به، على الرغم

من الدعم الدولي الكبير. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، استأنفت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، هي والجيش الوطني الصومالي، العمليات الهجومية في إطار عملية ممر جوبا بهدف تدمير معازل حركة الشباب وقطع طرق الإمداد الخاصة بهم. غير أن القوتين تواجهان تحديات، ومنها ما يتصل بضمان تمويل القوات على نحو يمكن التنبؤ به. وهناك حاجة إلى الأخذ بنهج شامل لتدعيم الأمن في الصومال، بما في ذلك ضمان توفر الدعم المستمر لبعثة الاتحاد الأفريقي؛ المشاركة النشطة من جانب قيادات البلد التي وافقت في حزيران/يونيه ٢٠١٦ على مشروع سياسة أمنية وطنية لاستكمال الهيكلية الأمنية الفدرالية وبسط سلطة الدولة على كامل البلاد؛ والاضطلاع بجهود عريضة القاعدة لمواجهة التطرف العنيف. ويكتسي تقديم الدعم المتسق والمستمر من جانب شركاء البلد الدوليين، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة من خلال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال، أهمية أساسية خلال السنوات المقبلة.

١٧ - وتشهد جمهورية الكونغو الديمقراطية تزايداً في التوتر السياسي في سياق التأخيرات في التحضير لانتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ الرئاسية والتشريعية. ويتعين على جميع أصحاب المصلحة التخلي عن العنف والعمل بصورة بناءة في حوار وطني شامل للجميع يهدف إلى التوصل إلى توافق في الآراء حول العملية الانتخابية. والحكومة مسؤولة في المقام الأول عن خلق الشروط المواتية لإجراء انتخابات تتصف بالشفافية والمصدقية وتشمل الجميع، وعليها أن تعطي الأولوية لحماية المدنيين والترويج لحقوق الإنسان وسيادة القانون وتحييد جميع المجموعات المتمردة والمسلحة.

١٨ - وفي جنوب السودان، يؤدي استئناف القتال في جوبا في ٨ تموز/يوليه ٢٠١٦ بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان - المعارضة إلى تقويض عملية السلام. وعلى الأقل، سيتطلب فشل الترتيبات الأمنية، وخصوصاً اعتبار جوبا منطقة مجردة من السلاح، إعادة التفاوض على الأحكام الأمنية في اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان. وتعلق أهمية بالغة على إعطاء الأولوية للمسار السياسي ولعملية الوساطة الجارية التي تقودها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، لتحديد طرق التوصل إلى حلول سياسية دائمة.

١٩ - وفيما يتعلق بالعلاقات بين جنوب السودان والسودان، فإن تنفيذ جوانب كثيرة من اتفاق التعاون بين جمهورية السودان وجمهورية جنوب السودان الذي تم التوصل إليه في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، لا يزال متوقفاً. ويتعين أن يستأنف البلدان المفاوضات، بالتعاون مع فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، للتوصل إلى اتفاق بشأن الوضع

النهائي لمنطقة أبيي. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن تعقد لجنة الرقابة المشتركة في أبيي اجتماعاتها وأن يتم إنشاء إدارة ومجلس منطقة أبيي ودائرة شرطة أبيي لتولي وظائف الشرطة في المنطقة.

٢٠ - وتبقى الحالة في دارفور دون أي تغيير عموماً نظراً لمحدودية التقدم المحرز نحو حل سياسي شامل ومستدام، ولا استمرار القتال بين قوات حكومة السودان وجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد في جبل مرة، واستمرار العنف الطائفي. وقد ثبت أن نحو ٨٠.٠٠٠ شخص تشردوا منذ بداية عام ٢٠١٦، في حين أن هناك تقارير، لم يتم التحقق منها من جانب الجهات الإنسانية بسبب القيود المفروضة على الوصول، تفيد بتشرد ١٢٧.٠٠٠ شخص آخر. وقد استمرت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في مواجهة تحديات كبرى في تنفيذ ولايتها، بما في ذلك الهجمات المسلحة وغير ذلك من الأعمال الإجرامية والحرمان من الوصول ومن حرية الحركة، بالإضافة إلى الرفض والتأخير من جانب حكومة السودان في إصدار التأشيرات للموظفين المدنيين الدوليين وفي تخليص حاويات الشحنات.

٢١ - وخلال الفترة المستعرضة، استمر الإرهاب والتطرف العنيف كخطر كبير على السلام والأمن في أفريقيا. وقد تعرض بلدان إضافيان هما بوركينا فاسو وكوت ديفوار للهجمات الإرهابية. وفي مصر وتونس، كان للأنشطة الإرهابية تأثيرها السلبي على القطاعات السياحية. وفي ليبيا، شملت تدابير مكافحة الإرهاب التي اتخذتها الأمم المتحدة وحكومة الوفاق الوطني جهوداً لتنفيذ حظر على السلاح وكبح الصادرات النفطية غير المشروعة ومنعها، إذ أنها تشكل مصدراً لتمويل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

٢٢ - وواصلت القوة المشتركة المتعددة الجنسيات، العاملة تحت رعاية لجنة حوض بحيرة تشاد وبنين، هجومها لمكافحة جماعة بوكو حرام. وقد أدى ذلك إلى تدمير كثير من معسكرات الإرهابيين ومصانع القنابل والمستودعات اللوجستية في غابة سامبيسا في شمال نيجيريا، كما أدت إلى مقتل واعتقال المئات من مقاتلي الجماعة. على أنه على الرغم من التقدم المحرز، فإن التحديات لا تزال مستمرة. فنحو ٢,٨ من ملايين الناس لا يزالون مشردين في منطقة لجنة حوض بحيرة تشاد كما يعاني ٢٠ مليوناً من الناس من انعدام الأمن الغذائي. وهناك اتهامات متواصلة بانتهاكات لحقوق الإنسان ترتكبها قوات الأمن التابعة للدولة، وتزايد الدعوات لتنمية شاملة تعالج الأسباب الجذرية التي أدت إلى ظهور جماعة بوكو حرام.

٢٣ - وفي مالي، وكما ورد في تقرير الأخير عن الحالة فيها (انظر S/2016/498)، كان التقدم محدوداً نحو تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة. وفي الوقت نفسه، وقعت الحكومة

والجماعات المسلحة الموقعة، في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٦، على مذكرة تفاهم بشأن طرائق تشكيل السلطات المؤقتة. إضافة لذلك، عين الرئيس ممثلاً سامياً لمتابعة اتفاق السلام. وفي حين أنه لم تطرأ أية انتهاكات لوقف إطلاق النار منذ آب/أغسطس ٢٠١٥، فإن الحالة الأمنية العامة لا تزال تشكل مبعثاً للقلق بسبب استمرار أنشطة الجماعات الإرهابية والمتطرفة العنيفة. وقد مدد مجلس الأمن، بقراره ٢٢٩٥ (٢٠١٦)، ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ وأذن بزيادة قوامها من العسكريين النظاميين إلى ٢ ٥٢٩ فرداً.

زيادة التركيز على الصلات المتشابكة بين السلام والأمن والتنمية

٢٤ - وفي تطورٍ معلمي، شددت كل من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ على أهمية الترابط بين السلام والأمن والتنمية وذلك بإدماجهما لأنشطة وأولويات التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان. ويعزز النهج الجديد قدرة أفريقيا والمجتمع الدولي على مواجهة النزاعات بصورة شمولية، بما في ذلك من خلال زيادة التركيز على المنع ومن خلال معالجة الأسباب الجذرية والحركات السياسية والاجتماعية الاقتصادية الكامنة خلف النزاعات العنيفة.

٢٥ - ولهذه الغاية، دأبتُ على الدعوة، في عملي مع بلدان المنطقة، إلى الأخذ بنهج متكامل إزاء تنفيذ الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى أفريقيا. وقد أكدت بقوة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على هذه الرسالة في المؤتمر المتعلق باستثمارات القطاع الخاص في منطقة البحيرات الكبرى الذي انعقد في كينشاسا في شباط/فبراير ٢٠١٦، والذي حدد فرص الاستثمار الإقليمي واستعرض المناخ الاستثماري وتعهد الحوار بين القطاعين العام والخاص حول الأعمال وخلق فرص العمل، تماشياً مع إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

٢٦ - وفي آذار/مارس ٢٠١٦، قمتُ بزيارة إلى تونس مع رئيسي البنك الدولي ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية. وقد اجتمعنا خلال الزيارة مع قادة الحكومة وممثلي القطاع الخاص والمجتمع الدولي، وشددنا على الحاجة إلى التوازن بين الاعتبارات الأمنية والإصلاح الاقتصادي بغية استعادة ثقة المستثمرين وتنشيط خلق فرص العمل اللائق وخصوصاً أمام الشباب التونسي.

ثالثاً - تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير الاستعراضي

٢٧ - يسلط هذا القسم من التقرير الأضواء على التدابير التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير الاستعراضي.

ألف - التعاون المؤسسي

٢٨ - في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، أثناء أسبوع أفريقيا، شارك مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا وشريكاه الاستراتيجيان (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وإدارة شؤون الإعلام) مع الاتحاد الأفريقي، ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، ومصرف التنمية الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية، في تنظيم مناسبات رفيعة المستوى توفر محفلاً فعالاً لإبراز أوجه التآزر بين تطلعات السلام والتنمية وأهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، تمخضت الدورة السابعة عشرة لآلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا، هي أيضاً، عن توصيات لتعزيز الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي في تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ بطرق تبرز الترابط بين السلام والأمن والتنمية. وتعمل آلية التنسيق أيضاً على إعادة تشكيل مجموعاتها بحيث تصبح متوائمة مع أولويات خطة عام ٢٠٦٣، وقد دعت الأمم المتحدة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لمواصلة تعزيز تعاونها مع الاتحاد الأفريقي، ولا سيما في سياق تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣، وكذلك في سياق إطار تحديد الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن خطة أفريقيا للتكامل والتنمية، وهو إطار اعتمده الاتحاد الأفريقي فعلاً.

٢٩ - واحتفالاً بالذكرى السنوية العاشرة للاجتماع التشاوري السنوي المشترك بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في أيار/مايو ٢٠١٦، ناقش المجلسان النقاط المعلمية وطرائق العمل على إقامة شراكة أقوى من حيث الاستراتيجية والفعالية. وواصل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي تعزيز العلاقة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي على طول دورة النزاع، تماشياً مع الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، الذي كان قد أنشئ في عام ٢٠١٤، بما في ذلك من خلال تشكيل أفرقة مشتركة لإجراء المسح الأفقي وتطوير التحلي المشترك للنزاعات الناشئة والقائمة، وللمواقف الموحدة حيثما أمكن.

باء - منع نشوب النزاعات، وحفظ السلام، وإدارة النزاعات

٣٠ - كجزء من برنامج بناء القدرات الوطنية على منع نشوب النزاعات، وهو نشاط مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون السياسية، تم إعداد ١٤ مستشاراً لشؤون السلام والتنمية في مختلف أنحاء القارة لتقديم مشورة تقنية فنية حول سبل معالجة الأسباب الجذرية المتعددة الأوجه للنزاعات. وقامت اليونيسيف بتجريب البرنامج الرقمي eduTrac، لتعزيز القدرات الوطنية للبرمجة المراعية للنزاعات والمطلعة على المخاطر في أوغندا. وقدم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) الدعم لعمليات تنفيذ السياسة الوطنية المتعلقة بالأراضي في أوغندا، الأمر الذي أثبت فائدته في منع النزاعات المتعلقة بالأراضي. ويعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة على وضع استراتيجية للاستخدام المستدام للموارد الطبيعية بهدف تحسين سبل العيش المجتمعية المحلية وحقوق الملكية لدى الذين تشرذوا نتيجة للنزاعات في منطقة البحيرات الكبرى.

٣١ - وواصل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، تنفيذ برنامجهما المشترك لتفعيل القوة الأفريقية الجاهزة. وشارك أكثر من ٥ ٠٠٠ من العسكريين والشرطة والمدنيين في مناورات تدريبية ميدانية نظمتها شعبة أفريقيا الثانية في إطار برنامج أماني في جنوب أفريقيا في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وخلال هذه المناورات أعلن أربع من القوات الأفريقية الجاهزة، فيما عدا قوة شمال أفريقيا، جاهزيتها العملية.

٣٢ - وعززت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) شراكتها مع مكتب المبعوث الخاص لرئيس لجنة الاتحاد الأفريقي المعنية بالمرأة والسلام والأمن، في التعامل مع مسألة نقص تمثيل المرأة في عمليات الوساطة. وعززت الهيئتان إشراك الوسيطات استراتيجياً في حل النزاعات وعمليات السلام في أفريقيا ككل. وفي بوروندي، ساندت هيئة الأمم المتحدة للمرأة شبكة وطنية تضم ٥١٦ من النساء الوسيطات اللاتي تتعاون مع القادة المحليين والدينيين على معالجة النزاعات المحلية المتعلقة بالأزمة السياسية الراهنة.

جيم - بناء السلام والإنعاش بعد انتهاء حالات النزاع

٣٣ - في آب/أغسطس ٢٠١٥، عقد المنتدى العالمي للشباب والسلام والأمن اجتماعاً لمجموعة واسعة من أصحاب المصلحة لمناقشة الدور الحيوي الذي يضطلع به الشباب في الحفاظ على السلام. وشاركت في تنظيم اجتماع المنتدى عدة كيانات من الأمم المتحدة

والشركاء من المجتمع المدني، بما في ذلك مكتب مبعوث الأمين العام المعني بالشباب ومكتب دعم بناء السلام. وهياً إعلان عمان الصادر عن المنتدى، إلى جانب أنشطة الدعوة التي قام بها الفريق العامل الفرعي المعني بالشباب وحفظ السلام، الأسس اللازمة لاتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٢٥٠ (٢٠١٥) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وفي جملة أمور، يدعو ذلك القرار إلى تمثيل أكبر وأكثر شمولاً للشباب في جميع عمليات منع النزاعات وحلها وبناء السلام ومكافحة التطرف العنيف.

٣٤ - وفي أيار/مايو ٢٠١٦، قام مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومكتب دعم بناء السلام بتنظيم اجتماع رفيع المستوى عنوانه "الحفاظ على السلام: آليات بناء السلام، وشراكاته، ومستقبله في أفريقيا"، بهدف الحفاظ على الزخم السياسي لبناء السلام في أفريقيا ومناقشة الطرق الفعالة لتنفيذ نتائج استعراض عام ٢٠١٥ لهيكلية الأمم المتحدة لبناء السلام. وعرض الاجتماع مقترحات لتعزيز شراكات بناء السلام بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي/مصرف التنمية الأفريقي/الجماعات الاقتصادية الإقليمية، ودعا إلى توفير تمويل كاف ويمكن التنبؤ به لبناء السلام، بما في ذلك لصندوق بناء السلام ولأدوات وصكوك بناء السلام الأفريقية. ورحب الاجتماع بمؤتمر إعلان التبرعات لتمويل بناء السلام والذي سيعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ بهدف حشد دعم المانحين لصندوق بناء السلام، تماشياً مع قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠ وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦).

دال - النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة

٣٥ - اعتمد صندوق النقد الدولي مبادرات جديدة في تموز/يوليه ٢٠١٥ لدعم الدول الأعضاء فيه في تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتهدف هذه المبادرات إلى تعزيز القدرات الوطنية في مجال تعبئة الموارد الداخلية وتحقيق الكفاءة في الإنفاق الوطني وزيادة الدعم المقدم للدول المهشة والمتأثرة بالنزاع وتقديم المشورة في مجال السياسات وتوفير المساعدة التقنية على التصدي لتحديات الاقتصاد الكلي. إضافة لذلك، قام الصندوق بتعزيز شبكة الأمان المالي للبلدان المنخفضة الدخل وذلك بتحقيق زيادة بنسبة ٥٠ في المائة في الوصول إلى جميع آلياته التيسيرية. ووضعت منظمة العمل الدولية استراتيجية للعمل مع الدول المهشة في أفريقيا بالتركيز على العمالة وحقوق العمل والحماية الاجتماعية وبناء المؤسسات.

٣٦ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، أقرّ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية مشروعاً للتنمية الريفية قيمته ٥٧ مليون دولار، بتمويل مشترك مع صندوق الأوبك للتنمية الدولية، لدعم برنامج سبل العيش اللائق في مدغشقر. وقدمت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية دعماً تقنياً وتحليلياً ودعماً لبناء القدرات في مجالات

الأمن الغذائي والتغذية وتحليل القدرة على الصمود، وذلك لبلدان الهيئة، مع إبراز آثار تغير المناخ المتعلقة بتفاقم أوضاع انعدام الأمن الغذائي وقلة الموارد والتزاعات.

هاء - حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية

٣٧ - ساندت مكاتب الحضور الميداني التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الحكومات والمجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى في تعاملها مع الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان على المستويين الإقليمي والوطني. وساعدت المفوضية بعثات التقييم المختلفة التابعة للأمم المتحدة على تنفيذ مبادرة حقوق الإنسان أولاً، بما في ذلك من خلال نشر موظفي حقوق الإنسان في بوركينا فاسو وبوروندي وليسوتو وغينيا والكونغو.

٣٨ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، نظم مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا والمنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمركز الأفريقي للتسوية البناءة للمنازعات، اجتماعاً رفيع المستوى في ديربان بجنوب أفريقيا حول الهجرة التي تتسبب بها النزاعات في أفريقيا. ودعا الاجتماع إلى الأخذ بنهج متكاملة وشاملة لمعالجة الأسباب الجذرية للتشريد القسري وتعزيز التنسيق بين الجهات الفاعلة في مجالات الهجرة والسلام والأمن في أفريقيا. ونظمت المفوضية حواراً للمفوض السامي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ حول الأسباب الجذرية للتشريد تناول الحلول القانونية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية لرفاه المشردين واكتفائهم ذاتياً. وقد أنشأ مؤتمر قمة فالتا عن الهجرة الذي عُقد في مالطا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ صندوقاً استثمارياً بقيمة ١,٩ بليون دولار لمعالجة التشرد القسري في منطقة الساحل وبحيرة تشاد والقرن الأفريقي.

واو - الحكم الرشيد وسيادة القانون وإقامة العدل

٣٩ - واصلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تقديم الدعم لتعزيز آليات المساءلة في القارة، بما في ذلك إنشاء دوائر أفريقية استثنائية في إطار نظام العدالة في السنغال، بغية مقاضاة الرئيس السابق لتشاد، حسين حبري الذي أدين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية.

٤٠ - ونشرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة ٢٥ خبيراً لدعم التحقيقات وعمليات المساءلة في ميدان الجرائم الجنسية والجنسانية، وشمل ذلك مختلف لجان التحقيق وبعثات تقصي الحقائق التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان وتعنى بإريتريا وجنوب السودان وليبيا، وكذلك للعمل مع مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في التحقيق في الجرائم الجنسية والجنسانية في مالي.

زاي - تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين في سياقات السلام والأمن

٤١ - قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم لإنشاء أكواخ السلام في مالي، على سبيل رعاية مشاركة المرأة في الحوارات المجتمعية المحلية وكذلك تعزيز الشفاء النفسي والمساعدة القانونية للنساء اللاتي تعرضن لصدمات متصلة بالتزاع. وقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان الرعاية والمعدات في مجالي التوليد وحديثي الولادة في حالات الطوارئ، بهدف التصدي للعنف الجنسي والجنساني في حالات النزاع في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان ومالي.

٤٢ - وتماشياً مع ولايته في مجال الدعوة، احتفل مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا بالذكرى السنوية الخامسة عشرة لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بالتشارك مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومفوضية الاتحاد الأفريقي في تنظيم مناسبة رفيعة المستوى في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ لتسليط الأضواء على التجارب الأفريقية في تنفيذ القرار. وعلى هامش الدورة السادسة عشرة للجنة وضع المرأة، نظم مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، هو ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والاتحاد الأفريقي مناسبة رفيعة المستوى في آذار/مارس ٢٠١٦ حول الفرص والتحديات المتصلة بالسنة الأفريقية لحقوق الإنسان مع التركيز بخاصة على حقوق المرأة، بهدف حشد الدعم لأولويات الاتحاد الأفريقي الرئيسية للسنة. كما استخدم مكتب المستشار الخاص آلية الأمم المتحدة للرصد في استعراض الالتزامات المعلنة نحو تنمية أفريقيا، وذلك عملاً على تنفيذ التزامات أفريقيا وشركائها الإنمائيين بتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين في أفريقيا، على النحو الوارد في تقرير فترة السنتين بشأن استعراض تنفيذ الالتزامات بتنمية أفريقيا (انظر A/71/203).

حاء - الدعم المقدم لإصلاح قطاع الأمن

٤٣ - قدمت إدارة عمليات حفظ السلام الدعم لاعتماد الإطار السياسي لإصلاح القطاع الأمني وإدارته في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في حزيران/يونيه ٢٠١٦. كما واصلت الإدارة تقديم المساعدة لجهود إصلاح القطاع الأمني بقيادة وطنية فيما يتعلق بتطوير مؤسسات فعالة خاضعة للمساءلة في مجالي الشرطة والدفاع، بالإضافة إلى هيئات مدنية للإشراف والإدارة في هذا المضمار. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، قدمت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار الدعم لتنفيذ أحكام إصلاح القطاع الأمني الواردة في الميثاق الجمهوري للسلام والمصالحة الوطنية وإعادة الإعمار، بما شمل إجراء حوار وطني حول الأمن والقيام بفرز أولي لنحو ٢ ٨٠٠ جندي من جنود القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى.

٤٤ - وفي مالي، قدمت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي الدعم لتنفيذ الأحكام الخاصة بالدفاع والأمن في اتفاق السلام والمصالحة، ونسقت الجهود الدولية لإصلاح قطاع الأمن في مالي، وهي تشارك حالياً في رئاسة اللجنة الفرعية للدفاع والأمن التابعة للجنة رصد الاتفاق. كما تقدم البعثة الدعم لوضع السياسات في مجالات الدفاع ومكافحة الإرهاب وأمن الحدود، ولتعزيز الحكم الرشيد والرقابة الديمقراطية على قطاع الأمن.

طاء - مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وجريمة المنظمة عبر الوطنية

٤٥ - على هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، قام مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، بالاشتراك مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة، والاتحاد الأفريقي، بتنظيم اجتماع لفريق رفيع المستوى حول موضوع "إسكات المدافع بحلول عام ٢٠٢٠". وفي جملة أمور، شجع الفريق الدول الأفريقية الأعضاء على تصديق صكوك دولية من قبيل معاهدة الأسلحة الصغيرة، بغية تحسين الأمن المادي وإدارة المخزون المتراكم من الأسلحة.

٤٦ - وشهد تنفيذ مبادرة منطقة ساحل غرب أفريقيا زحماً خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٥. وقامت وحدات الجريمة المنظمة العابرة للحدود في كل من سيراليون وغينيا - بيساو وليبيريا، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بزيادة عملياتها وأجرت تحقيقات مشتركة إقليمية ودولية. وتماشياً مع برنامجه الجديد المعنون "تعزيز سيادة القانون والأمن البشري في شرق أفريقيا (٢٠١٦-٢٠٢١)"، أعاد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تحديد أهدافه الاستراتيجية للمنطقة للتركيز على الاتجاهات الجديدة والناشئة في ميدان الجريمة المنظمة العابرة للحدود، بما في ذلك انعدام الأمن البحري، وجرائم الحياة البرية والغابات، وجرائم الفضاء الإلكتروني، والاتجار بالمهاجرين.

ياء - مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف

٤٧ - في شباط/فبراير ٢٠١٦، وفي أعقاب اتخاذ قرار الجمعية العامة ٢٥٤/٧٠ الذي رحب بإطلاق خطتي للعمل لمنع التطرف العنيف، عجلت المنظمة تقديم المساعدة للبلدان الأفريقية والمنظمات الإقليمية الأفريقية على مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. وتماشياً

مع خطة العمل، تشدد هذه المساعدة على أهمية المنع، وهي تستند إلى مبادئ الملكية الوطنية ودعم الأمم المتحدة لخطط العمل الوطنية لمنع التطرف العنيف.

٤٨ - وقدمت إدارة الشؤون السياسية الدعم، من خلال مكتب فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب ومركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، للجهود الوطنية والإقليمية لمكافحة الإرهاب. وعلى الصعيد الوطني، قُدم الدعم للتنفيذ المتكامل لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في كل من بوركينا فاسو ومالي ونيجيريا. وعلى المستوى الإقليمي الفرعي، اشتركت فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب مع مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والمركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب، في تيسير وضع استراتيجيات إقليمية لمكافحة الإرهاب في أفريقيا الوسطى والجنوب الأفريقي، وقد تم اعتماد هذه الاستراتيجيات في عام ٢٠١٥.

رابعاً - التحديات المستمرة والناشئة التي تواجه أفريقيا: حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة في السلام والأمن المستدامين

٤٩ - عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٩٢/٧٠، يسלט هذا القسم الأضواء على التحديات المستمرة والناشئة التي تواجه أفريقيا ويركز على حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة كأساس للسلام والأمن المستدامين. وتؤكد العمليات والخطط العالمية والأفريقية الكبرى الأخيرة، بما فيها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، على أن احترام حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة يشكل قاعدة بالغة الأهمية لتحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة، وهو بالتالي أحد المكونات الأساسية للركائز المحورية التي يستند إليها عمل كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وتشدد هذه الخطط على الدور المركزي للمرأة في تنفيذها، وكذلك على أنه إذا لم يتم تفعيل حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة فإنه من المستحيل تنفيذ أهداف وتطلعات تلك الخطط.

٥٠ - وقد جاء في الوقت المناسب تماماً اضطلاع امرأتين أفريقيتين، هما رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي ومستشارتي الخاصة السابقة المعنية بالتخطيط الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥، بدور قيادي وتنسيقي استراتيجي حيوي، الأولى في صوغ خطة عام ٢٠٦٣ والثانية في وضع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويدل ذلك على أن الوقت قد حان فعلاً للعمل، وليس مجرد الالتزام، فيما يتعلق بالدور القيادي للمرأة الأفريقية.

٥١ - وتقدم خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ أساساً لمعالجة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية والإنسانية لحقوق الإنسان الخاصة بالمرأة بصورة كلية شاملة.

ويُستكمل ذلك بنتائج استعراضات عمليات السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وهيكلية الأمم المتحدة لبناء السلام، والدراسة العالمية والاستعراض الرفيع المستوى لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ بشأن المرأة والسلام والأمن، وجميعها تتناول تحديداً حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة في السلام والأمن.

٥٢ - وبناء على تلك الاستعراضات بشكل خاص، يقدم هذا القسم من التقرير عرضاً لحالة حقوق المرأة في السلام والأمن في أفريقيا. كما يوجز الفرص ونقاط الدخول التي تتيحها الخطتان الجديدتان لتسريع العمل الموجه لحماية حقوق النساء الأفريقيات في السلام والأمن والترويج لها، وكذلك الطرق التي يمكن للأمم المتحدة أن تأخذ بها في تقديم مزيد من الدعم في الجهود المبذولة في هذا المضمار.

ألف - حالة حقوق المرأة في السلام والأمن في أفريقيا

٥٣ - تعاني المرأة الأفريقية من أثر العنف والحروب بصورة مختلفة عن الرجال، وخصوصاً لأن العنف الجنسي والجنساني يُستخدم على نحو متزايد كأسلوب وسلاح من أساليب الحرب والترهيب وأسلحتهمما. وكما تبين الاستعراضات المذكورة أعلاه، ومع أن المرأة تلعب أدواراً متعددة في سياق النزاع، فإنها مستبعدة ومهمشة وناقصة التمثيل إلى حد كبير في عمليات وهياكل السلام والأمن، وخصوصاً على المستوى الرسمي. فهذه المسائل والأولويات كثيراً ما تُهمل أو لا تدرج إلا جزئياً في عمليات السلام والأمن الرسمية، سواء على المستوى الاستراتيجي أو التنفيذي.

٥٤ - ونتيجة لذلك، فإن الحكومات والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمجتمع المدني في أفريقيا، إلى جانب الجهات الشريكة الدولية، اضطلعت بمبادرات ترمي إلى تمكين المرأة وحماية حقوقها والترويج للمساواة بين الجنسين في سياق السلام والأمن. ويمكن تصنيف هذه المبادرات في أربعة مجالات هي: التطورات المعيارية والسياساتية، والترويج لحق المرأة في المشاركة في السلام والأمن، وحماية المرأة والفتاة أثناء النزاع وفي حالات ما بعد النزاع، وحق المرأة في الحصول على الخدمات والتمكين.

التطورات المعيارية والسياساتية

٥٥ - اعتمدت أفريقيا مجموعة من الصكوك السياساتية والقانونية بخصوص حقوق المرأة. وإضافة لذلك، تشارك الدول الأفريقية الأعضاء في معظم الصكوك الدولية المتصلة بالمرأة والسلام والأمن، بما في ذلك التوصية العامة رقم ٣٠ المتعلقة بوضع المرأة في سياق منع نشوب النزاعات وفي حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع، والصادرة عن اللجنة المعنية

بالقضاء على التمييز ضد المرأة. ويقع في أفريقيا ثلث بلدان العالم التي لديها خطط عمل وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات المتصلة به. وقد أدخلت البلدان الأفريقية الأخرى القرارات تلك في سياساتها الوطنية المتعلقة بالمنظور الجنساني وفي خططها الإنمائية واستراتيجياتها للحد من الفقر وسياسات الأمن والدفاع لديها.

٥٦ - وعلى الصعيد الإقليمي، فإن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية اعتمدتا خطط عمل إقليمية تعنى بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). أما على صعيد أفريقيا ككل، فإن القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، والبروتوكول المتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، والإعلان الرسمي بشأن المساواة بين الجنسين في أفريقيا، وعقد المرأة الأفريقية ٢٠١٠-٢٠٢٠، تعكس الرؤية والسياسات الأفريقية المتعلقة بحقوق المرأة في السلام والأمن.

٥٧ - غير أن الثغرات المستمرة في التنفيذ تقوض فعالية هذه الصكوك. وتبين الاستعراضات أن التنفيذ كان بطيئاً وجزئياً ومحدوداً وغير متسق، مما يعزى في جانب منه إلى انعدام الإرادة السياسية والوعي السياسي حول السياسات، وأوجه النقص في الدراية الجنسانية، والحوافز المؤسسية والثقافية المستمرة، وعدم كفاية الموارد والتمويل، والافتقار إلى الحوافز وآليات المساءلة، وضعف التنسيق، إلى جانب أسباب أخرى.

الترويج لحق المرأة في المشاركة في السلام والأمن

٥٨ - تعطي تقديرات مشاركة المرأة في السلام والأمن في أفريقيا نتائج غير متسقة. فعلى الصعيد الوطني، وفي حين أن هناك مكتسبات هامة تحققت في المشاركة السياسية للمرأة وفي دورها القيادي وتمثيلها في البرلمانات الوطنية، فإن المتوسط الكلي لأعداد النساء في المجالس البرلمانية الدنيا والعليا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يقدر الآن بنحو ٢٢ في المائة، وهي نسبة لا تزال بعيدة عن مبدأ التكافؤ الذي يأخذ به الاتحاد الأفريقي.

٥٩ - أما على صعيد القارة ككل، فإن مفوضية الاتحاد الأفريقي تطبق مبدأ التكافؤ بين الجنسين على أساس ٥٠-٥٠، الأمر الذي يضمن وجود أعداد متساوية من النساء المؤهلات والرجال المؤهلين في هياكله القيادية. وهناك حالياً، ولأول مرة إطلاقاً، فإن مفوضية الاتحاد الأفريقي لديها امرأتان تشغلان منصبي الرئيس والأمين العام. وعلى المستوى التشغيلي، في سياق البرنامج الخمسي المعني بالمساواة بين الجنسين والسلام والأمن (٢٠١٥-٢٠٢٠)، يعمم الاتحاد الأفريقي المنظور الجنساني وقضايا المرأة على كامل الهيكيلية الأفريقية للسلام والأمن من خلال شبكة من نقاط التنسيق في المجال الجنساني.

٦٠ - وإلى جانب هذه الترتيبات الهيكلية، تعمل المرأة على المسائل المواضيعية أيضاً. وفي عدد من بلدان أفريقيا، أنشئت غرف عمليات المرأة لرصد العنف الانتخابي، والعمل على منعه أو الحد منه إن أمكن. على أن غرف العمليات هذه لا ترتبط بصورة منهجية بنظم الإنذار المبكر الخاصة بالتراعات والتابعة للاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية. وفي ميدان صنع السلام، أظهرت محادثات السلام الأخيرة في مالي وجنوب السودان أن تمثيل المرأة لا يزال ناقصاً في العمليات الرسمية المختلفة كمراقبات ومفاوضات ووسيطات وموقعات وشهود. ومع ذلك، وكما يظهر من حالة بوروندي حيث نجحت النساء في أعمال الوساطة في أكثر من ٣٠٠٠ نزاع محلي، فإن المرأة لا تزال تقوم بدور نشط على المستوى غير الرسمي والمستوى المجتمعي المحلي.

٦١ - كما أن مشاركة المرأة الأفريقية في ميدان حفظ السلام لا تزال في حدود دنيا على الرغم من الممارسة المتمثلة بنشر وحدات شرطة رسمية تقتصر على النساء. ونتيجة لذلك، فإن الموقف الأفريقي الموحد إزاء استعراض عمليات السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة يوصي بشدة بزيادة نسب النساء في بعثات السلام وبإدخال تغييرات في المواقف ترمي إلى القضاء على التحامل ضد المرأة والترويج لسياسة عدم التسامح إطلاقاً مع الاستغلال والاعتداء الجنسيين.

٦٢ - وفي سياق عمليات بناء السلام بعد انتهاء النزاع، ضغطت النساء من أجل تنفيذ حقهن في المشاركة في عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والعدالة الانتقالية وإصلاح قطاع الأمن والإصلاح الدستوري بعد النزاع، إلى جانب قضايا أخرى. وفي بعض البلدان، أنشئت رابطات وطنية للنساء العاملات في قطاع الأمن كله، بهدف تعزيز مشاركة المرأة في إصلاح قطاع الأمن. وفي منطقة البحيرات الكبرى ومنطقة الساحل، أنشئت محافل للمرأة لدعم تنفيذ الالتزامات المدرجة في إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة وفي استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، على التوالي.

٦٣ - وكما تبرز الاستعراضات وبيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (S/PRST/2016/9) فإن التحديات التي تعترض سبيل مشاركة المرأة مشاركة لها معنى في السلام والأمن لا تزال قائمة، وهي تشمل: المقاومة من جانب جهات فاعلة أساسية؛ والمشاركة بصورة رمزية؛ والتحييزات الثقافية؛ والمسؤوليات المتزلية؛ والعوائق المتعلقة بالوقت؛ والحواجز اللوجستية، بما فيها الافتقار إلى مرافق رعاية الأطفال؛ ومحدودية الحصول على المعلومات والموارد المالية ذات الصلة؛ وتزايد النزعة العسكرية والإرهاب والتطرف العنيف.

حماية المرأة والفتاة أثناء النزاع وفي حالات ما بعد النزاع

٦٤ - تُلحق حالات الأزمات ضرراً فادحاً بحقوق المرأة، وخصوصاً أثناء النزاعات العنيفة والأوبئة والكوارث الطبيعية. وكثيراً ما يشكل النساء والأطفال أغلبية بين اللاجئين والمشردين داخلياً. فخلال فترة تفشي مرض فيروس الإيبولا، زاد عدد النساء على عدد الرجال في صفوف الذين تعرضوا للفيروس نظراً لما للنساء من دور كمقدمة للرعاية الأولية وحامية لطقوس الدفن الثقافية. كما يتأثر بأنشطة الجماعات الإرهابية والمتطرفة حصول النساء والفتيات على خدمات أساسية من قبيل التعليم. إضافة لذلك فإن النساء تحديداً أكثر ضعفاً أمام تغير المناخ لأنهن يشكلن الجانب الأكبر من قوة العمل ويتحملن أعباء العمل المنزلي ورعاية الأسرة.

٦٥ - وقد اضطلعت أفريقيا بمجموعة من الجهود الوقائية والعلاجية لتعزيز حماية المرأة، ولا سيما حمايتها من العنف الجنسي أثناء النزاع. ويطبق بعض البلدان قوانين وطنية تحرم الاغتصاب وقد أنشأت محاكم خاصة لمقاضاة الجرائم الجنسية. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، عين الرئيس مستشاراً رئاسياً لشؤون العنف الجنسي وتجنيد الأطفال. وأنشأت بعض البلدان مراكز كلية شاملة لجميع الخدمات لضحايا العنف الجنسي والجنساني والناجين منه، وكذلك وحدات خاصة للحماية ضمن الشرطة الوطنية للتعامل مع هذه الجرائم حصراً. وفي حين أن الوحدات ساعدت على زيادة الوعي حول المشكلة وتحسين معدلات الإبلاغ والإدانة، كما حسنت من خدمات الدعم الموجهة للناجين، فإنها عموماً تبقى غير ممولة بشكل كاف ومقيدة.

٦٦ - وقد أنشئت تدابير إقليمية مختلفة للعدالة والمساءلة في أفريقيا، وذلك لرصد العنف الجنسي، في جملة جرائم أخرى، والإبلاغ عنه والتحقيق فيه ومقاضاته. وتشمل هذه التدابير إنشاء منصب المبعوث الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي لشؤون المرأة والسلام والأمن؛ وإقامة نظام الدوائر الأفريقية الاستثنائية ضمن نظام المحاكم في السنغال لمحاكمة رئيس تشاد السابق؛ ومنصب المقرر الخاص المعني بحقوق المرأة في أفريقيا؛ ومنصب المقرر الخاص المعني بوضع المدافعين عن حقوق الإنسان.

٦٧ - غير أن الاستعراضات الثلاثة تبين أنه، على الرغم من هذه التدابير، يستمر وجود العقبات التي تعترض سبيل حماية المرأة والفتاة أثناء النزاع وفي حالات ما بعد النزاع. فالفصائل المتحاربة تواصل انتهاكها لمبادئ القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وغالباً مع الإفلات من العقاب. كما أن النساء الناجيات من العنف الجنسي يتعرضن للوصم. إضافة لذلك، فإن اللاجئين والمشردين داخلياً يتعرضن للهجمات البدنية

والاعتداءات الجنسية داخل المخيمات وخارجها ومناطق اللجوء. كما أن إمكانية وصول المرأة إلى العدالة، خصوصاً على المستوى المحلي، كثيراً ما تتقوض بسبب التحيزات الثقافية في نظم العدالة التقليدية.

حق المرأة في الحصول على الخدمات والتمكين

٦٨ - يشدد كل من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، وكذلك الاستعراضات الثلاثة، على الحاجة إلى الترويج لتمكين المرأة واستقلاليتها وخيارها كحقوق أساسية من حقوق الإنسان. حق المرأة في التعليم والصحة الجنسية والإنجابية والإرث والأرض والموارد الإنتاجية والحصول على القروض، وكذلك حقها في المشاركة واتخاذ القرار والقيادة، كلها أشكال من أشكال تمكين المرأة وهي ترتبط ارتباطاً مباشراً بأمنها. على أن معظم النساء الأفريقيات لا يتمتعن بهذه الحقوق، وسيحتاج الأمر على الوتيرة الحالية من التقدم إلى ٨١ سنة لتحقيق المساواة بين الجنسين، الأمر الذي لاحظته أيضاً السجل الأفريقي للأداء في مجال التوازن بين الجنسين.

٦٩ - ويكشف سجل الأداء النقب عن أنه، على الرغم من الأداء الاجتماعي الاقتصادي الجيد، فإن الوضع الاقتصادي لمعظم النساء الأفريقيات لم يشهد تغييراً كبيراً. وتنشط النساء على الأكثر في القطاع الزراعي غير الرسمي الذي يتصف بانخفاض الأجور والاستثمارات والإنتاجية وبصعوبة ظروف العمل. ومع أن المرأة الأفريقية تحقق مكاسب جديدة في القطاع الخاص، فإن تمثيلها ناقص في المناصب العليا والقيادة. وهناك ٤ بلدان فقط من أصل البلدان الأفريقية الـ ٣٧ التي تتوفر عنها البيانات لأغراض سجل الأداء، تقارب فيها نسبة النساء الخمسين في المائة في المناصب العليا في القطاع الخاص. واعترافاً بهذا الواقع، شدد الاجتماع الرفيع المستوى المعنون "النساء والشباب في ريادة الأعمال في أفريقيا: أثر التعلم في مجال ريادة الأعمال على التنمية"، وهو اجتماع نظّمته حكومة إيطاليا بالاشتراك مع مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا وشركاء آخرين في حزيران/يونيه ٢٠١٦، على الحاجة القصوى لدعم النساء والشباب في ريادة الأعمال وفي تنظيم المشاريع. مؤسسات اجتماعية خيرية قوية في أفريقيا.

٧٠ - ويُظهر تقدير سجل الأداء لحصول المرأة على الأرض في ٣٣ بلداً أفريقياً أن بلداً واحداً فقط حقق التكافؤ الكامل فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين في الحصول على الأرض وملكيته. وتأتي العقبات بشكل أساسي من الأعراف الاجتماعية والثقافية التقليدية المتعلقة بالإرث والزواج. ويؤثر ذلك على كثير من النساء المزارعات من أصحاب الحيازات الصغيرة اللاتي لا يمكنهن الحصول على قروض لزيادة استثمارهن وإنتاجيتهن.

٧١ - وفي حين أن معدل الوفيات النفاسية شهد تراجعاً من ٨٧٠ حالة وفاة في كل ١٠٠ ٠٠٠ ولادة حية في عام ١٩٩٠ إلى ٤٦٠ حالة وفاة في عام ٢٠١٣، فإن أفريقيا لا تزال تمثل ٦٣ في المائة من مجموع الوفيات النفاسية في العالم. وعلى الشاكلة نفسها، وعلى الرغم من تراجع الحصة الإجمالية للنساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومعدلات الإصابات الجديدة لجميع الفئات، فإن معدل إصابة الفتيات المراهقات شهد زيادة. وعلى الرغم من التقدم المحرز نحو تحقيق التكافؤ بين البنات والبنين، ولا سيما في المرحلة الابتدائية، فإن معدل أمية البنات وبقائهن في المدرسة لا يزال يبعث على القلق، مما يُعزى إلى الزواج المبكر والقسري، والقوالب النمطية الجنسانية، والتراعات المسلحة، واتجاه الجماعات الإرهابية والمتطرفة نحو تعمد مهاجمة البنات، إلى جانب أسباب أخرى.

باء - فرص تعزيز حقوق المرأة في السلام والأمن في أفريقيا

٧٢ - يقدم كل من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ فرصاً جديدة للنهوض بحقوق المرأة في السلام والأمن في أفريقيا بطرق تضمن إلى حد كبير تمكين المرأة اقتصادياً وحصولها على الخدمات. وتتضمن خطة عام ٢٠٣٠ هدفاً محدداً وغايات شاملة حول موضوع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وحقوقها. وهي تدعو، فيما تدعو إليه، إلى القضاء على جميع الحواجز القانونية والاجتماعية والاقتصادية أمام حقوق المرأة، وإلى تمكينها، والقضاء الكامل على جميع أشكال التمييز والعنف ضدها، بما في ذلك الممارسات التقليدية الضارة. كما تدعو الخطة إلى الاستثمار بقصد سد الثغرة بين الجنسين، بما في ذلك في مجالات التعليم الجيد، وإصلاحات التمكين الاقتصادي للمرأة، وحصولها على الأرض، والعمل اللائق، والإشراك المالي، والدعم التكنولوجي للمرأة في الزراعة المستدامة، ومشاركة المرأة في بناء السلام، وبناء الدولة، وتوفير بيانات عالية الجودة مصنفة على أساس جنساني.

٧٣ - تقدم استعراضات عمليات السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وهيكله الأمم المتحدة لبناء السلام، والدراسة العالمية والاستعراض الرفيع المستوى لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ بشأن المرأة والسلام والأمن، توصيات حول حقوق المرأة تغطي كامل مجال السلام والأمن، وكذلك مقترحات عملية ملموسة لتمكين المرأة وضمان مشاركتها في اتخاذ القرار والقيادة في جهود منع النزاعات وحلها وبناء سلام دائم. كما تشدد الاستعراضات على الحاجة إلى إصلاحات مؤسسية تتكفل بوجود وسائل للتنفيذ تشمل التمويل المستمر والذي يمكن التنبؤ به.

٧٤ - وتوفر خطة عام ٢٠٦٣ والخطة العشرية الأولى لتنفيذها مخططاً أساسياً متكاملًا لمعالجة المسائل المتصلة بحقوق المرأة بصورة كلية شمولية. وتركز الخطة على التمكين الكامل

للمرأة والفتاة في جميع الميادين مع تمتعها بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على قدم المساواة. وهي تدعو إلى القضاء الكامل على جميع أشكال العنف والتمييز ضد المرأة، وإلى التكافؤ الكامل بين الجنسين في القطاعين العام والخاص. ويتضمن كل من المشروع الرئيسي في خطة عام ٢٠٦٣ والمتعلق بإسكات جميع المدافع بحلول عام ٢٠٢٠، وبرنامج الاتحاد الأفريقي الخمسي المعني بالمنظور الجنساني والسلام والأمن، وإطار النتائج على مستوى القارة للمرأة والسلام والأمن، والذي سيصدر قريباً، غايات وتدابير محددة ترمي إلى تعزيز تنفيذ خطة أفريقيا للمرأة والسلام والأمن.

جيم - دور منظومة الأمم المتحدة في دعم حقوق المرأة في السلام والأمن في أفريقيا

٧٥ - للترويج للمساواة بين الجنسين ولحقوق الإنسان الخاصة بالمرأة أهمية محورية لتحقيق أهداف الأمم المتحدة الأساسية. وعلى هذا فقد عملت، طوال وجودي في مناصبي، على الترويج لحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين سواء على المستوى العالمي أو في منظومة الأمم المتحدة. وقد عينت أكثر من ١٠٠ امرأة من اللاتي يتمتعن بمؤهلات رفيعة المستوى، وبينهن أفريقيات، إما في منصب وكيل للأمين العام أو في منصب أمين عام مساعد. وتم تجميع الكيانات المختلفة المعنية بالشؤون الجنسانية وقضايا المرأة في كيان واحد هو هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وهي هيئة ترأسها حالياً امرأة أفريقية. وتعمل اليوم نساء مرموقات في مناصب ممثلين خاصين لي ورؤساء في البعثات الميدانية، وذلك بالمقارنة بعام ٢٠٠٦ عندما كان وجودهن معدوماً في مثل تلك المناصب. وقد أدى حضورهن إلى تفكيك القوالب النمطية الجنسانية المحيطة بتلك المناصب.

٧٦ - وقد شكل مجلس الأمن فريقاً من الخبراء غير رسمي معني بالمرأة والسلام والأمن، وتتولى أمانته هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وذلك لتيسير الأخذ بنهج منظم وتمكين المزيد من الرقابة والتنسيق في تنفيذ الجهود الخاصة بالمرأة والسلام والأمن ضمن المجلس. ومن المتوقع أن تعتمد لجنة بناء السلم سياستها الجنسانية الخاصة لتعزيز مساهمتها في المسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في العمليات السياسية وفي التنمية بعد إنهاء النزاع.

٧٧ - وتواصل منظومة الأمم المتحدة تقديم الدعم للجهود الأفريقية للنهوض بحقوق المرأة ولتعزيز مشاركتها في السلام والأمن، تماشياً مع قرار مجلس الأمن المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وخطتي للعمل ذات النقاط السبع بشأن بناء السلام المراعي للمنظور الجنساني، إلى جانب جهود أخرى. وتشجّع كيانات منظومة الأمم المتحدة على تخصيص ١٥ في المائة على الأقل من الأموال المخصصة لبناء السلام لمشاريع تتناول الاحتياجات الخاصة بالمرأة وتنهض

بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. على أن هذا الهدف لم يتحقق إلا في صندوق بناء السلام، وهناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لمعالجة الثغرات في تمويل خطة المرأة والسلام والأمن.

٧٨ - وفي هذا الصدد، فإن الأداة التحفيزية العالمية في مجال المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني، التي أوصت بها الدراسة العالمية واعترف بها مجلس الأمن في قراره ٢٢٤٢ (٢٠١٥) ستركز على قائمة أولية تضم ٢٢ بلداً مؤهلاً لتلقي التمويل، وتقع في أفريقيا عشرة من هذه البلدان. ومن الأهمية بمكان أن تتكفل الأداة التحفيزية العالمية بالمواءمة بين أولوياتها الخاصة بالتمويل وبين خطة عام ٢٠٦٣ وأن تستخدم آليات أفريقية مماثلة من قبيل صندوق الاتحاد الأفريقي للسلام وصندوق المرأة الأفريقية.

٧٩ - وقد أطلقت، في سياق الجهود الدولية الرامية إلى القضاء على الحواجز أمام حقوق المرأة، حملة "اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة"، مما أدى إلى زيادة الدعم وإلى حشد الموارد لمنع العنف ضد المرأة والفتاة وإنهائه. وكان يوم ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٦ اليوم الدولي الأول للقضاء على العنف الجنسي في حالات النزاع، وهو يدعو إلى عمل جماعي لإدانة استخدام العنف الجنسي كاستراتيجية متعمدة للحرب. وفي وسط الاتهامات المتعلقة بارتكاب حفظة السلام لاعتداءات جنسية، تواصل الأمم المتحدة تنفيذ سياسة عدم التسامح إطلاقاً مع الاستغلال والاعتداء الجنسيين، وسياستها المتعلقة بالحصر الواجب في مجال حقوق الإنسان ضمن بعثاتها لحفظ السلام وبعثاتها السياسية. وتعمل الأمم المتحدة على تعبئة الرجال والفتيان وإشراكهم في الترويج لحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، بما في ذلك من خلال مبادرات من قبيل "الرجل نصير المرأة" و "تحقيق المناصفة في العالم بحلول عام ٢٠٣٠: لنستحث الخطى من أجل المساواة بين الجنسين"، وهي مبادرات أسهمت في تغيير العقلية والسلوك، ولا سيما بين الرجال.

٨٠ - وستواصل الأمم المتحدة عملها مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والإقليمية الفرعية والمجتمع الدولي لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ واستعراضهما، ولاستكمال وضع إطار النتائج على مستوى القارة للمرأة والسلام والأمن، وهو إطار سيشكل أداة ذات أهمية حيوية للحفاظ على الزخم السياسي من أجل خطة أفريقيا للمرأة والسلام والأمن.

خامساً - استنتاجات وتوصيات

٨١ - يعتبر التركيز على حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة جزءاً بالغ الأهمية من الخطة العالمية لدى الأمم المتحدة لترسيخ عالمية حقوق الإنسان للجميع وعدم جواز التصرف فيها، على

النحو الذي يجسده الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. وعلى هذا فإن حقوق الإنسان ليست مسألة تقتصر على النساء وحدهن. ويبرز كل من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ المكانة المركزية التي تحتلها أفريقيا والمرأة الأفريقية، ودورها المحوري في تنفيذ الخطتين، وهما تتضمنان تدابير للقضاء على التمييز والعنف ضد المرأة وللترويج للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والاحترام الكامل لحقوق الإنسان الخاصة بالمرأة كأساس للتوصل إلى السلام والتنمية على أساس تحويلي مستدام شامل للجميع. وهناك توصيات محددة للترويج لحقوق المرأة في السلام والأمن تتضمنها توصيات استعراضات عمليات السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وهيكله الأمم المتحدة لبناء السلام، والدراسة العالمية والاستعراض الرفيع المستوى لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ بشأن المرأة والسلام والأمن.

٨٢ - ولتنفيذ جميع هذه التدابير أهمية بالغة. ولا بدّ من أن تقوم الدول الأفريقية الأعضاء والمنظمات الإقليمية والإقليمية الفرعية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمجتمع الدولي، بما فيه الأمم المتحدة، جميعها، بتنفيذ الالتزامات المحددة بطرق تأتي بنتائج مفيدة لأفريقيا عموماً وللمرأة والفتاة الأفريقية بصورة خاصة. وضماناً للفعالية، يتعين على جميع أصحاب المصلحة العالميين والإقليميين أن يتبنوا نهجاً منسقاً طوال عملية التنفيذ لتحقيق أقصى ما يمكن تحقيقه من الموارد المحدودة وتجنب التجزئة والازدواج بلا داع وضمان مواءمة الدعم الدولي مع أولويات أفريقيا نفسها. كما يتعين أن تتضمن عملية التنفيذ تدابير تشرك وتدعم المرأة والفتاة الأفريقية والمنظمات النسائية الأفريقية بصورة متسقة ومنهجية.

البلدان الأفريقية والاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران والجماعات الاقتصادية الإقليمية

٨٣ - ينبغي على الدول الأفريقية الأعضاء أن تنفذ الصكوك الدولية والإقليمية الموجودة فعلاً في مجال حقوق الإنسان، بما فيها البروتوكول المتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. كما يتعين عليها أن تعتمد خطط عمل وطنية بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وأن تنفذها، بهدف تعزيز مشاركة المرأة مشاركة لها معنى في الهياكل والعمليات الأمنية الوطنية، ومكافحة العنف الجنسي والجنساني وضمان توفر موارد التنوُّم بما لتنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن.

٨٤ - وتماشياً مع توصيات الاستعراضات الثلاثة، ينبغي على الدول الأفريقية الأعضاء والمنظمات الإقليمية والإقليمية الفرعية أن تعزز استثمارها في منع النزاعات بصورة فعالة وفي حقوق الإنسان. وعليها أن ترعى إقامة شراكات أقوى وأن تضمن تمويلاً أفضل

من حيث إمكانية التنبؤ به ومزيداً من مشاركة المرأة والشباب في جهود منع النزاعات وبناء سلام دائم على جميع المستويات ومنع الإرهاب والتطرف العنيف ومكافحتهما والتصدي لتغير المناخ.

٨٥ - وينبغي على الدول الأعضاء الأفريقية، بدعم من الاتحاد الأفريقي واللجان الاقتصادية الإقليمية، أن تعزز القدرات المؤسسية والتشغيلية لدى هيكلها الوطنية المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بما في ذلك وزارات الشؤون الجنسانية وشؤون المرأة. وعليها أيضاً أن تعزز الآليات الوطنية للمساءلة والاستجابة فيما يتعلق بالعنف الجنسي والجنساني. ويتطلب ذلك التركيز على وسائل التنفيذ، بما فيها الموارد المالية، والتكنولوجيا، وبناء القدرات، والبيانات والاحصاءات المصنفة حسب الجنس، والشراكات التي يتعدد أصحاب المصلحة فيها.

٨٦ - واتساقاً مع مبدأ التكافؤ بين الجنسين لديه، يتعين على الاتحاد الأفريقي، هو والجماعات الاقتصادية الإقليمية، أن يعملوا جميعاً على تعزيز مشاركة المرأة وتمثيلها في جميع المستويات القيادية ومستويات صنع القرار. وينبغي الترويج لمشاورات وتنسيق أوثق بين الهياكل المعنية بالسلام والأمن وتلك المعنية بالشؤون الجنسانية وشؤون المرأة، بما في ذلك في تنفيذ إطار النتائج على مستوى القارة الذي سيصدر قريباً وخطط العمل الإقليمية المعنية بالمرأة والسلام والأمن.

٨٧ - وينبغي تعزيز الروابط المؤسسية بين الهيكلية الأفريقية للسلام والأمن والهيكلية الأفريقية للحكومة والهيكلية الإنمائية لدى الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، فيما يتعلق بمعالجة الأسباب الجذرية الهيكلية للنزاعات وانعدام الاستقرار، وكذلك فيما يتعلق بالعنف الهيكلي ضد المرأة. من ذلك مثلاً وجوب التنسيق بين الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، والمقرر الخاص المعني بحقوق المرأة في أفريقيا والمقرر الخاص المعني بوضع المدافعين عن حقوق الإنسان التابعين للمفوضية.

٨٨ - وينبغي على الدول الأعضاء الأفريقية أن تنفذ المبادرات الموجودة فعلاً للقضاء على جميع الحواجز المؤسسية والثقافية أمام حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة. ويشمل ذلك مبادرات القضاء على الممارسات التقليدية الضارة، من قبيل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وإنهاء زواج الأطفال، من قبيل الموقف الأفريقي الموحد لإزاء حملة الاتحاد الأفريقي لإنهاء زواج الأطفال، والتي ستستمر حتى عام ٢٠١٧.

المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة

٨٩ - تماشياً مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ينبغي على المجتمع الدولي، بما فيه الأمم المتحدة، أن يقدم الدعم لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣، بما يشمل البناء على الدعم الذي يقدمه حالياً للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وينبغي أن تتخذ الجمعية العامة قراراً يؤيد ويدعم تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣، وهو ما طلبه الاتحاد الأفريقي بقراره المتعلق بالشراكة بشأن خطة أفريقيا للتكامل والتنمية.

٩٠ - وضمناً للاتساق في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والخطة العشرية الأولى لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣، ينبغي على المجتمع الدولي، بما فيه الأمم المتحدة، أن يقدم الدعم لمنتدى أفريقيا السنوي لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣، بما في ذلك لجنة الاتحاد الأفريقي الوزارية المعنية بخطة عام ٢٠٦٣. كما ينبغي تقديم الدعم للاتحاد الأفريقي وللجماعات الاقتصادية الإقليمية لإنشاء واستكمال وتشغيل المؤشر الأفريقي لحقوق الإنسان والسجل الأفريقي للأداء في مجال التوازن بين الجنسين، بما يتماشى مع خطة عام ٢٠٦٣.

٩١ - ينبغي تعزيز الدعم الحالي الذي تقدمه الأمم المتحدة لمكتب المبعوث الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي لشؤون المرأة والسلام والأمن، ومديرية شؤون المرأة والشؤون الجنسانية والتنمية التابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي، وكذلك لبرنامج الاتحاد الأفريقي الخمسي المعني بالمساواة بين الجنسين والسلام والأمن، ولا سيما فيما يتعلق بتسريع استكمال إطار النتائج على مستوى القارة للمرأة والسلام والأمن.

٩٢ - وينبغي على منظومة الأمم المتحدة أن تواصل تعزيز شراكتها مع الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك في تنفيذ استراتيجية الاتحاد الأفريقي لحقوق الإنسان لأفريقيا، وتعزيز الدعم المقدم للأجهزة الأفريقية لحقوق الإنسان، من قبيل المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب والمقرر الخاص المعني بحقوق المرأة في أفريقيا والمقرر الخاص المعني بوضع المدافعين عن حقوق الإنسان التابعين للمفوضية.

المجتمع المدني والقطاع الخاص الأفريقيان

٩٣ - ينبغي على جماعات المجتمع المدني الأفريقي، بما في ذلك منظمات المرأة ووسائل الإعلام أن تدعم وأن توسع بصورة منهجية المبادرات التي تستهدف الرجال والفتيان وتشركهما كمدافعين عن حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بما يشمل الزعماء التقليديين والمحليين والدينيين الذكور المؤثرين.

٩٤ - ونظراً للروابط القوية بين حقوق المرأة وتمكينها الاقتصادي وأمنها، يتعين على القطاع الخاص، داخل أفريقيا وخارجها، أن يعزز دعم تطوير ريادة الأعمال لدى النساء والفتيات الأفريقيات، بما في ذلك من خلال سد الثغرة في المهارات والترويج لدور قيادي للمرأة في القطاع الخاص.
